بنك الجزيرة
BANK ALJAZIRA

المصرفية الإسلامية في السوق السعودي 2022

إعداد:

المجموعة الشرعية
قسم الأبحاث والتطوير

(روجع التقرير من قبل أ.د. محمد السحيباني، أستاذ الاقتصاد في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية)

أبريل 2023

إهـــــداء

"

يسر المجموعة الشرعية أن تقدم هذا التقرير الذي أعده فريق قسم الأبحاث والتطوير إسهاماً منها في نشر المعرفة ودعماً لقطاع المالية الإسلامية.

"

د. فهد بن علي العليان

نائب أول للرئيس

رئيس المجموعة الشرعية ومجموعة الاستدامة والمسؤولية الاجتماعية

نطاق التقرير

يلخص التقرير حجم المصرفية الإسلامية في القطاع المصرفي بالمملكة العربية السعودية، ومقارنة أداء البنوك الإسلامية الأربع التي **لا تتعامل بمعاملات تتعارض مع الشريعة: الجزيرة والإنماء والبلاد والراجحي (البنوك الأربع)** مع بقية البنوك الستة الأخرى في القطاع **ذات النوافذ الإسلامية**، وذلك على ضوء النتائج المالية للفترة المنتهية في 31 ديسمبر 2022م.

يختص التقرير بعشرة بنوك مدرجة في «تداول»، ولا يشمل قطاع التأمين وقطاع الاستثمار.

المصادر:

01 | القوائم المالية للبنوك.
02 | البنك المركزي السعودي.
السوق المالية السعودية «تداول».
03 | تقرير «Islamic Finance Outlook 2021, S&P Global Ratings».
04 | تقرير «Stability Report 2022, IFSB».

جدول المحتويات

الملخص التنفيذي..... 06
توزيع المصرفية الإسلامية لجميع البنوك 07
معدل نمو الودائع في البنوك الأربع مقارنة مع القطاع المصرفي 08
معدل نمو التمويل في البنوك الأربع مقارنة مع القطاع المصرفي..... 09
معدل نمو أرباح البنوك الأربع مقارنة مع القطاع المصرفي 11
الحصص السوقية للبنوك الأربع والتقليدية 12
أبرز قرارات البنك المركزي السعودي 13
تطورات القطاع المصرفي..... 14
ملخص نتائج البنوك الأربع 15
البنوك السعودية في أرقام..... 16
إصلاحات مؤشر سعر الفائدة 19
نتائج القطاع المصرفي في السوق المالية السعودية..... 21
المصرفية الإسلامية في رؤية 2030 22
نظرة مستقبلية وخاتمة 28
المصطلحات 29

الملخص التنفيذي

مؤشرات المصرفية الإسلامية (مليار ريال)

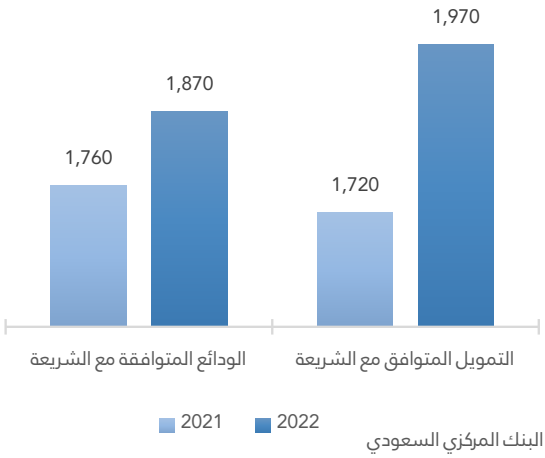

توزيع عقود التمويل المتوافقة مع الشريعة

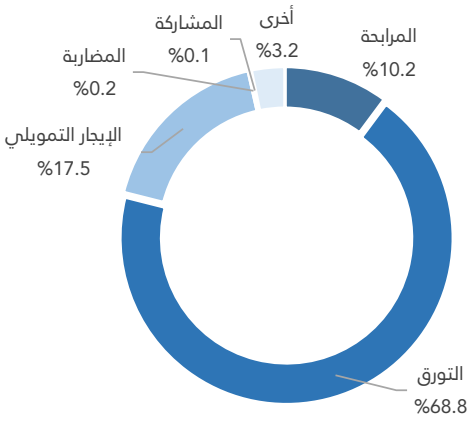

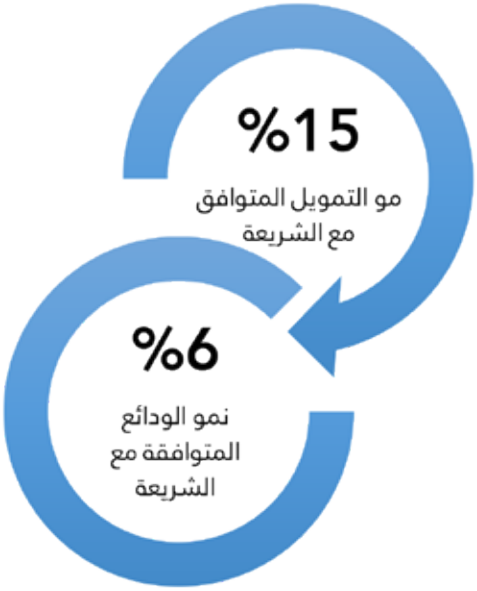

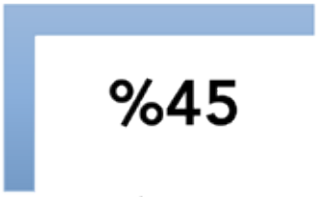

توزيع المصرفية الإسلامية لجميع البنوك (1)

توزيع التمويل المتوافق مع الشريعة

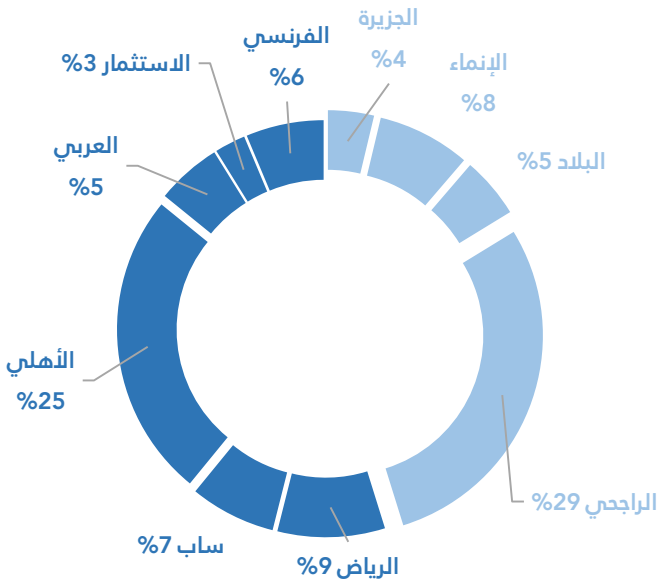

توزيع الودائع المتوافقة مع الشريعة

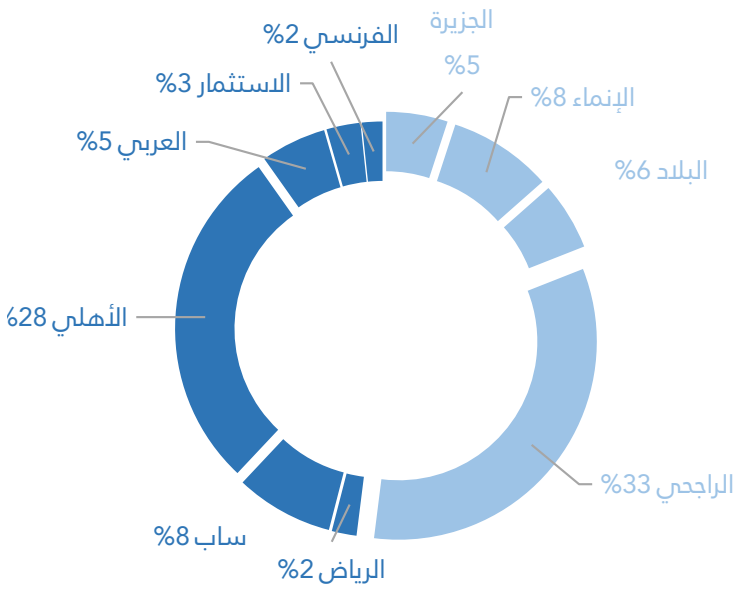

(1) حسب القوائم المالية للبنوك.

معدل نمو الودائع في البنوك الأربع مقارنة مع القطاع المصرفي

في جانب المقارنة بين البنوك الأربع المتوافقة مع الشريعة والبنوك التقليدية، توضح النتائج المالية السنوية توزيع الودائع كما يلي:

الودائع تحت الطلب: يُقَدَّر حجم الودائع تحت الطلب في البنوك الأربع في نهاية السنة المالية 2022م بحوالي 511 مليار ريال (526 مليار ريال، 2021م) حيث تشكل نسبة 37% من إجمالي الودائع تحت الطلب على مستوى القطاع والمقدرة بـ 1,397 مليار ريال (1,447 مليار ريال، 2021م)، كما تشكل نسبة 57% من إجمالي ودائع البنوك الأربع. وقد حققت البنوك الأربع انخفاضاً في هذه الودائع بنسبة 3% مقارنة بالعام الماضي.

الودائع الزمنية والادخارية: يُقَدَّر حجم الودائع الزمنية والادخارية في البنوك الأربع بحوالي 361.7 مليار ريال (253.5 مليار ريال، 2020م) حيث تشكل نسبة 44% من إجمالي الودائع الزمنية والادخارية للقطاع البالغة 820.5 مليار ريال (600 مليار ريال، 2021م)، كما تشكل نسبة 41% من إجمالي ودائع البنوك الأربع. وقد شهدت البنوك الأربع نمواً في الودائع الادخارية بنسبة 42.7% مقارنة بالفترة المماثلة العام الماضي.

الودائع الأخرى: بلغ حجم الودائع الأخرى في البنوك الأربع ما مقداره 18 مليار ريال (13.3 مليار ريال، 2021م)، بنسبة 23% من إجمالي الودائع الأخرى في القطاع البالغة 77.8 مليار ريال، وتشكل نسبة 2% من إجمالي ودائع البنوك الأربع. وقد سجلت البنوك الأربع نمواً في الودائع الأخرى بنسبة 35% مقارنة بالفترة المماثلة العام الماضي.

إجمالي الودائع: بلغ إجمالي الودائع للبنوك الأربع 891 مليار ريال (792.6 مليار ريال، 2021م) وهو ما يشكل نسبة 39% من إجمالي الودائع في القطاع المصرفي البالغة 2,295 مليار ريال، محققة نمواً بنسبة 12.4% مقارنة بالعام السابق.

توزيع الودائع بين البنوك الإسلامية الأربعة والتقليدية في السنة المالية 2022

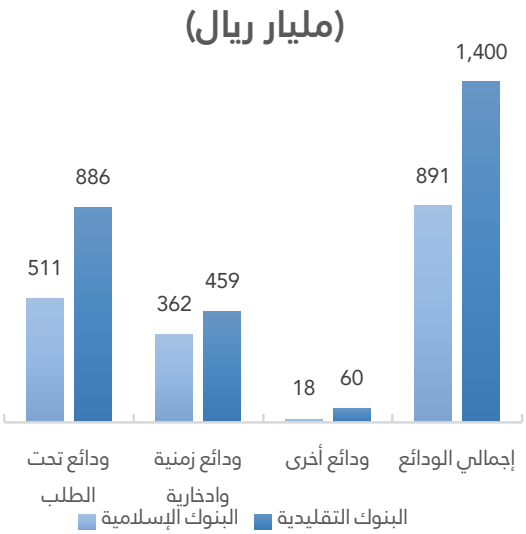

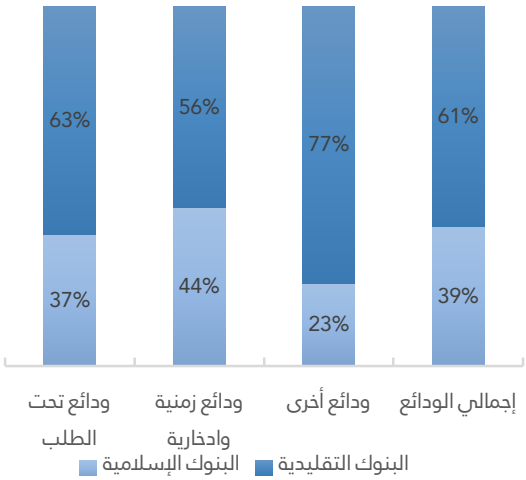

معدل نمو التمويل في البنوك الأربع مقارنة مع القطاع المصرفي

بلغ صافي التمويل المقدم من القطاع المصرفي بنهاية عام 2022م (يشمل التمويل المتوافق مع الشريعة وغير المتوافق) حوالي 2,219 مليار ريال (1,939 مليار ريال، 2021م) بنمو بلغ 14% مقارنة بالفترة المماثلة، أسهمت البنوك الأربع في 40% منها بإجمالي 876.6 مليار ريال (724.5 مليار ريال، 2021م) بنسبة نمو بلغت 21% مقارنة بعام 2021م، محققة نمواً أعلى من نمو تمويل البنوك التقليدية (10.5%).

وقد جاءت تفاصيل مكونات صافي التمويل على النحو التالي:

حجم صافي التمويل المقدم من البنوك الأربع والتقليدية في السنة المالية 2022

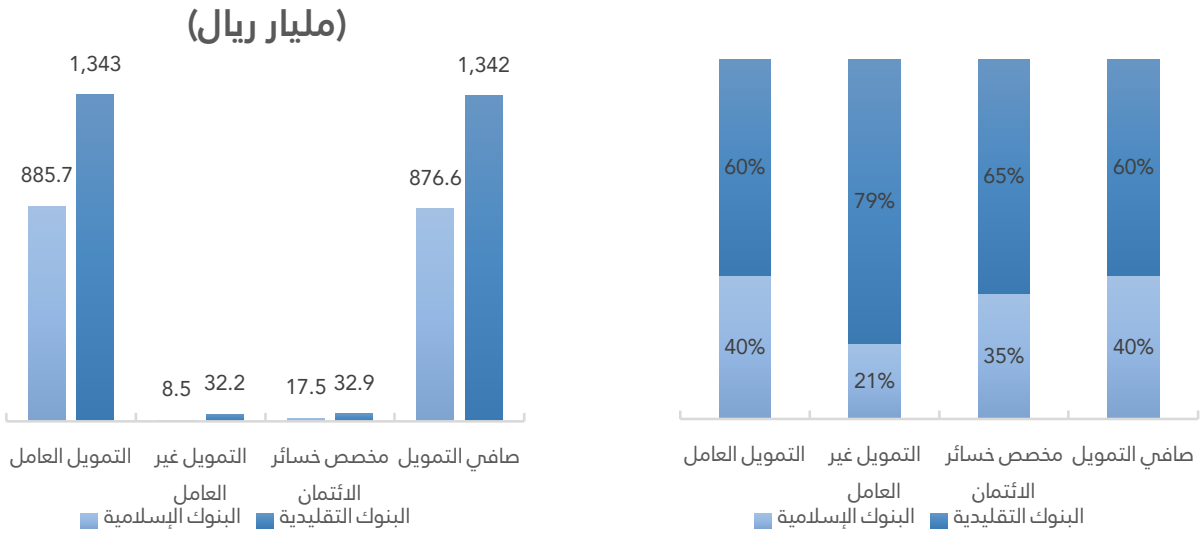

التمويل العامل: بلغ التمويل العامل على مستوى القطاع المصرفي نحو 2,229 مليار ريال (1,952 مليار ريال، 2021م) بنسبة نمو 14%، وكان نصيب البنوك الإسلامية الأربعة منها 885.7 مليار ريال (735.3 مليار ريال، 2021م) بنسبة 40%، محققة نمواً عن الفترة المماثلة مقداره 20%.

التمويل غير العامل: ارتفع حجم التمويل غير العامل للقطاع المصرفي إلى 40.7 مليار ريال (37 مليار ريال، 2021م) وبنسبة وصلت إلى 10% وهو ما يشير إلى ارتفاع حجم التمويلات المصنفة «متعثرة» وعالية المخاطر. وقد سجلت البنوك الإسلامية الأربعة تمويلاً غير عامل قدره 8.5 مليار ريال (7.6 مليار ريال، 2021م) وهو ما يشكل 21% من مجمل القطاع، مسجلاً ارتفاعاً بنسبة 12% عما كانت عليه في العام السابق.

مخصص خسائر الائتمان: بلغ الرصيد التراكمي لمخصصات خسائر الائتمان في جميع البنوك 50.5 مليار ريال (50.6 مليار ريال، 2021م). وقد بلغ الرصيد التراكمي لمخصصات خسائر الائتمان في البنوك الإسلامية الأربعة 17.5 مليار ريال (18.5 مليار ريال، 2021م) بانخفاض 5% تمثل 35% من إجمالي مخصصات القطاع.

أما مخصص خسائر الائتمان للقطاع المحمّل على فترة السنة المالية فبلغت 9.6 مليار ريال مقارنة بـ 12.3 مليار ريال في العام الماضي، كان حصة البنوك الإسلامية الأربع منها 42% بحوالي 4 مليار ريال (4.8 مليار ريال، 2021م) بنسبة انخفاض (16.5% -).

مؤشرات التمويل

البنك	معدل التمويل غير العامل إلى إجمالي التمويل		معدل تغطية التمويل غير العامل		نسبة التمويل إلى الودائع	
	2022	2021	2022	2021	2022	2021
الجزيرة	1.8%	2.2%	219%	191%	82%	80%
الإنماء	2%	1.8%	136%	177%	101%	104%
البلاد	1.4%	1.1%	228%	280%	96%	102%
الراجحي	0.5%	0.7%	260%	306%	101%	88%
البنوك الأربع	1%	1.1%	207%	243%	98%	91%
الرياض	1.8%	1.7%	112%	124%	101%	103%
ساب	4.4%	5.2%	74%	77%	85%	90%
الأهلي	2.2%	2.2%	96%	102%	96%	84%
العربي	1.8%	1.7%	148%	142%	93%	93%
الاستثمار	1.6%	1.9%	163%	177%	99%	94%
الفرنسي	2.6%	2.6%	120%	123%	101%	104%
البنوك التقليدية	2.4%	2.5%	102%	106%	96%	92%
القطاع	1.8%	2%	124%	134%	97%	92%

وقد حققت البنوك الأربع مؤشرات جيدة مقارنة بالبنوك التقليدية خلال الفترة الحالية، إذ ظل **معدل التمويل غير العامل إلى إجمالي التمويل** منخفضاً بمتوسط 1% مقارنة بـ 2.4% في البنوك التقليدية و 1.8% للقطاع.

من جانب آخر، كانت البنوك الأربع أكثر تحفظاً في تغطية القروض المتعثرة حيث بلغ **معدل تغطية التمويل غير العامل** 207% مقابل 102% في البنوك التقليدية و 124% للقطاع. وكان مصرف الراجحي الأكثر تحفظاً من بين البنوك السعودية حيث حظيت قروضه المتعثرة بنسبة تغطية وصلت إلى 260%، فيما كان بنك ساب الأقل تحفظاً بنسبة تغطية بلغت 74%.

وجاءت **نسبة التمويل إلى الودائع** في البنوك الأربع 98% وهي أقل من نظيرتها التقليدية البالغة 96% و 97% للقطاع.

(1) تقرير (World insurance: Inflation risks front and center, No 4/2022 Sigma Re Institute).

معدل نمو أرباح البنوك الأربع مقارنة مع القطاع المصرفي

حقق القطاع المصرفي خلال السنة المالية 2022م أرباحاً قدرها 62.5 مليار ريال مقارنة بـ 48.8 مليار ريال عام 2021م بنسبة نمو بلغت 28%. مدفوعاً بارتفاع هوامش الأرباح نتيجة ارتفاع حجم التمويل الذي صاحبه ارتفاع أسعار الفائدة مما أدى إلى ارتفاع مستويات الربحية .

وقد حققت البنوك الأربع أرباحاً بقيمة 24 مليار ريال مقابل 20 مليار ريال في عام 2021م بزيادة بلغت 20%، في حين حققت البنوك التقليدية أرباحاً بقيمة 38.6 مليار ريال مقابل 28.7 مليار ريال في العام الماضي بزيادة بلغت 34%. **وبلغت حصة البنوك الأربع** من الأرباح 41% مقابل 59% للبنوك التقليدية.

حجم وحصة البنوك الإسلامية الأربعة والتقليدية
من صافي الأرباح للسنة المالية 2022

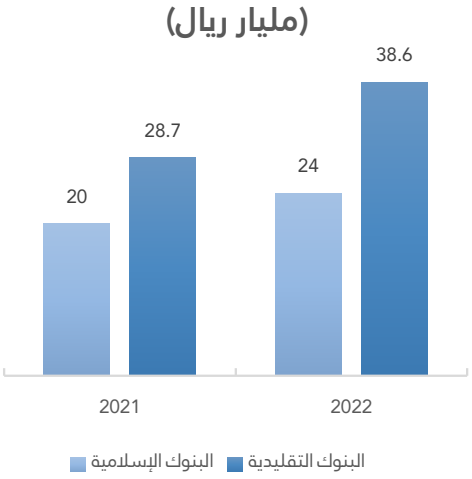

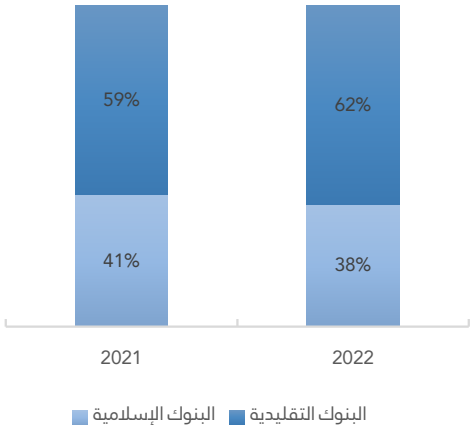

تشير النتائج المالية لعام 2022م إلى تحقيق بنك ساب أكبر نسبة نمو في صافي الأرباح في القطاع المصرفي بنسبة 52%. من جهة أخرى، حققت البنوك الأربع هوامش ربحية بلغت 53% مقارنة بـ 52% في البنوك التقليدية و 52% لمجمل القطاع. وجاء مصرف الراجحي الأعلى في هامش الربحية بنسبة 57%.

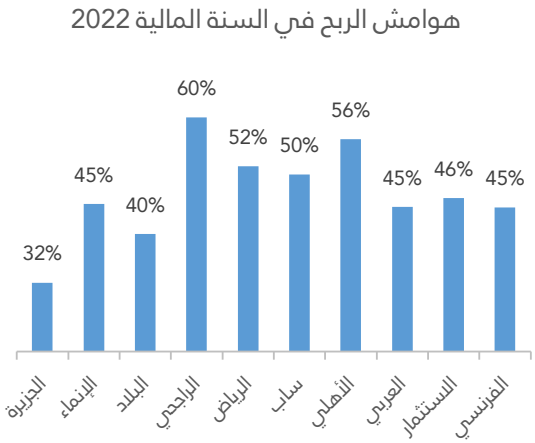

الحصص السوقية للبنوك الأربع والتقليدية

الحصة السوقية من رأس المال

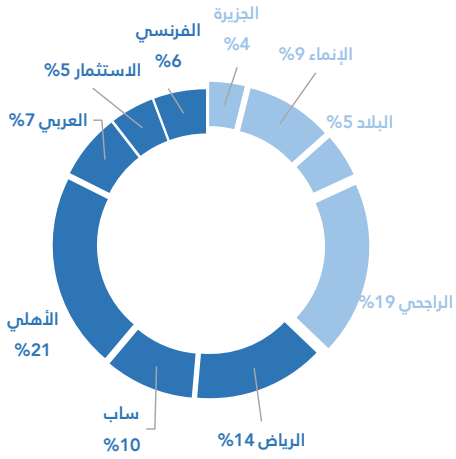

الحصة السوقية من الأصول

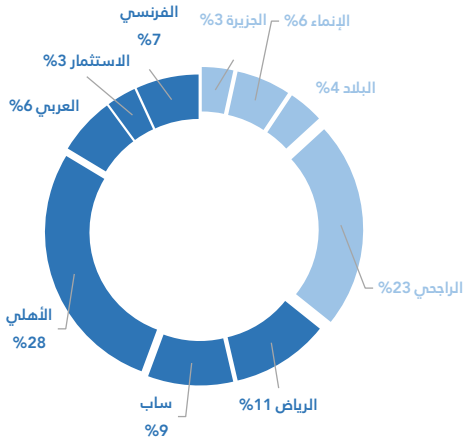

الحصة السوقية من الأرباح

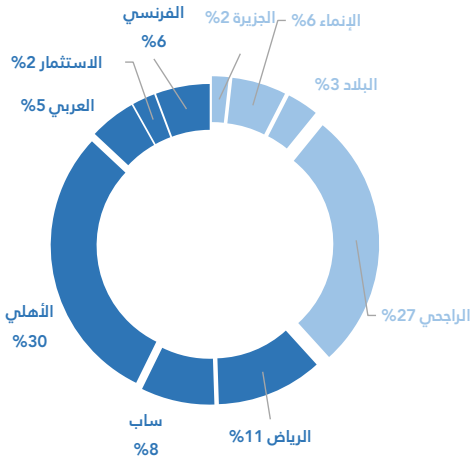

أبرز قرارات البنك المركزي السعودي

كان من أبرز القرارات التي اتخذها البنك المركزي خلال عام 2202م رفع أسعار الفائدة تزامناً مع السياسة النقدية المتشددة التي اتخذها الاحتياطي الفيدرالي المتمثلة في رفع أسعار الفائدة الأمريكية من أجل كبح التضخم في الولايات المتحدة.

تطورات حركة معدل الريبو والريبو العكسي

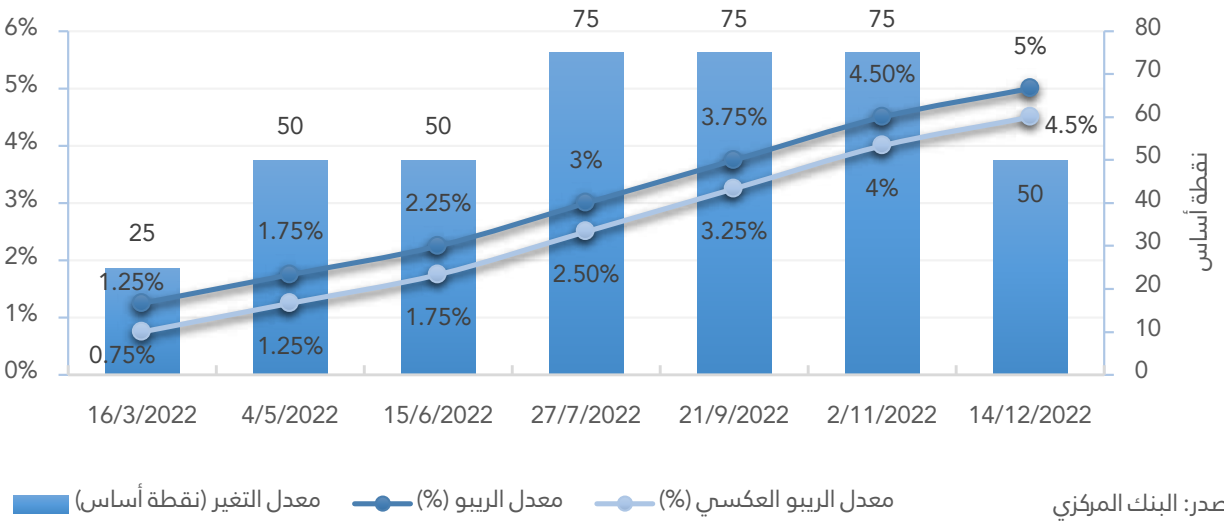

المصدر: البنك المركزي

تطورات القطاع المصرفي

خلال العام 2022م، أصدرت المصارف السعودية 6 إصدارات للصكوك بقيمة 28.3 مليار ريال

جاءت على النحو التالي:

المصرف	القيمة	العائد	الشريحة	ملاحظات
الأهلي	750 مليون دولار	2.342%	5 سنوات	صكوك دولية ذات أولوية مقومة بالدولار
الراجحي	6,500 مليون ريال	3.5%	دائمة	صكوك محلية من الفئة الأولى مقومة بالريال
الاستثمار	2,000 مليون ريال	6%	دائمة	صكوك محلية من الفئة الأولى مقومة بالريال
الأهلي	3,300 مليون ريال	5%	دائمة	صكوك محلية من الفئة الأولى مقومة بالريال
الرياض	3,750 مليون ريال	5.25%	دائمة	صكوك محلية من الفئة الأولى مقومة بالريال
الراجحي	10,000 مليون ريال	5.5%	دائمة	صكوك محلية من الفئة الأولى مقومة بالريال

ولمزيد من التفاصيل حول الصكوك،

يمكن الرجوع إلى تقرير سوق الصكوك في المملكة العربية السعودية.

ملخص نتائج البنوك الأربع

التمويل، الودائع، الأصول
(مليار ريال)

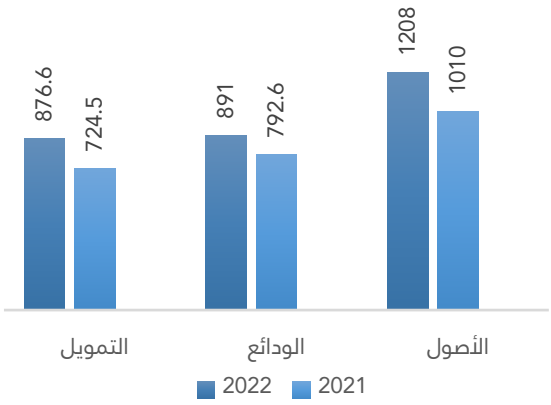

ودائع العملاء
(مليار ريال، %)

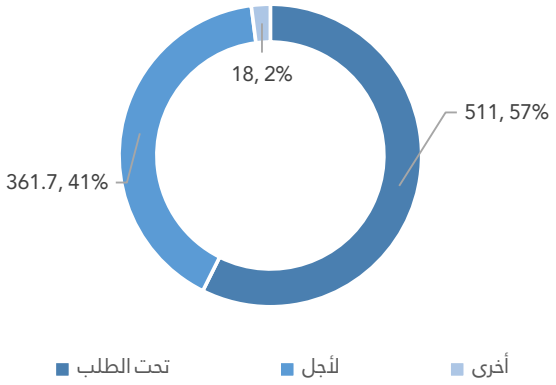

الجزيرة
(مليار ريال، %)

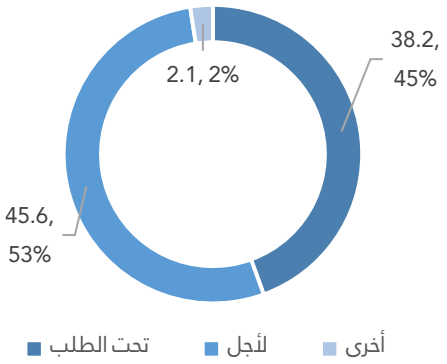

الإنماء
(مليار ريال، %)

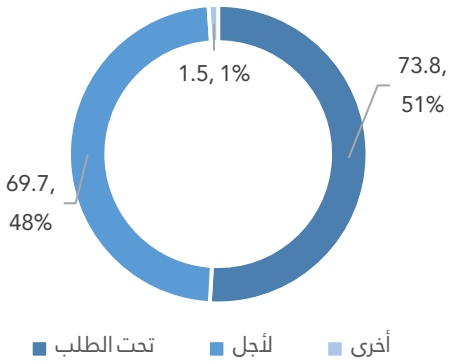

البلاد
(مليار ريال، %)

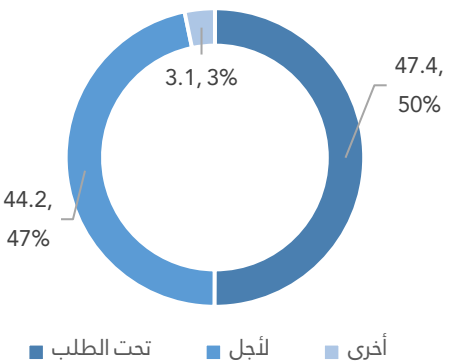

الراجحي
(مليار ريال، %)

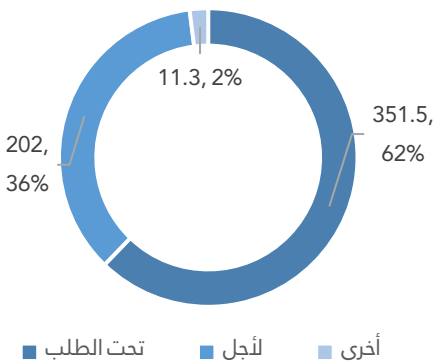

البنوك السعودية في أرقام

مساهمة القطاعات التشغيلية في صافي الدخل للبنوك السعودية

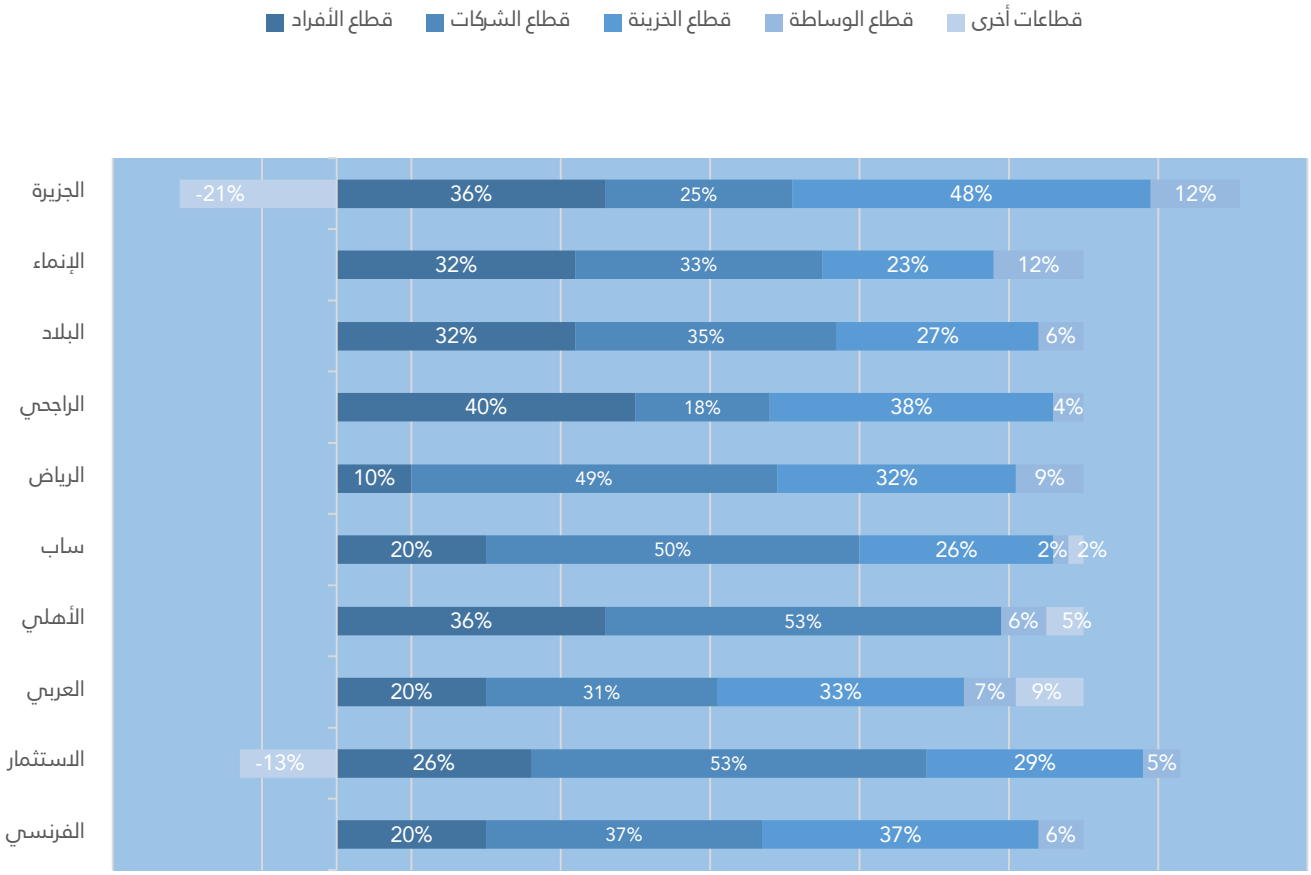

ملاحظات:

- عمد البنك الأهلي السعودي بعد اندماجه إلى ضم أعمال الشركات والخزينة معاً تحت مظلة المصرفية التجارية الشاملة
- تعكس المساهمة السلبية تحقيق خسائر في القطاع ذو العلاقة.

العائد على الأصول

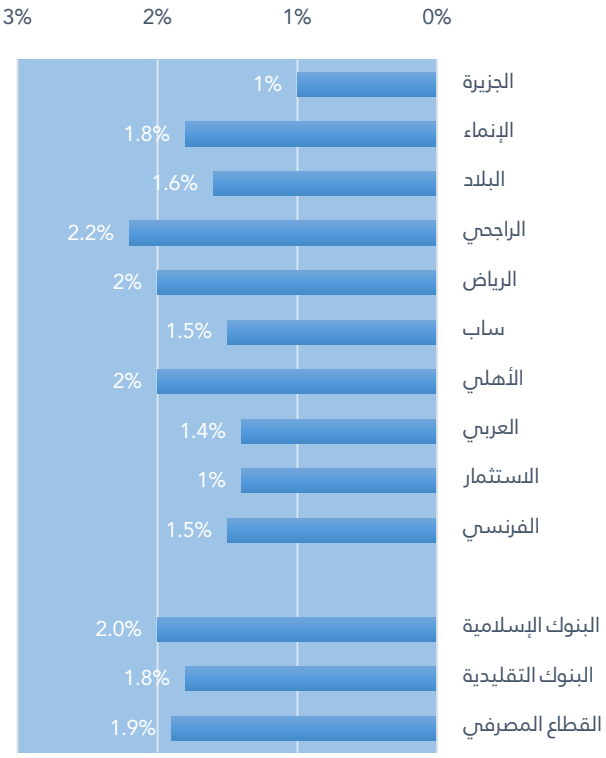

العائد على حقوق المساهمين

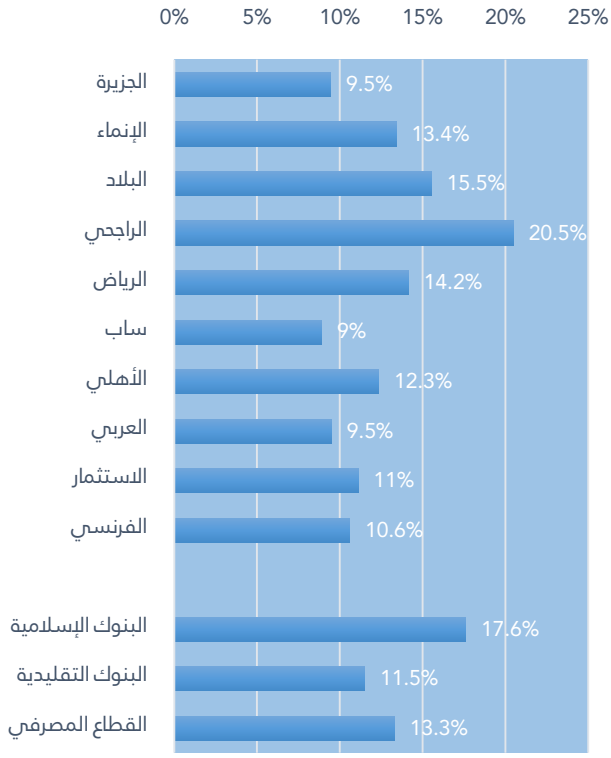

هامش صافي التمويل والاستثمار

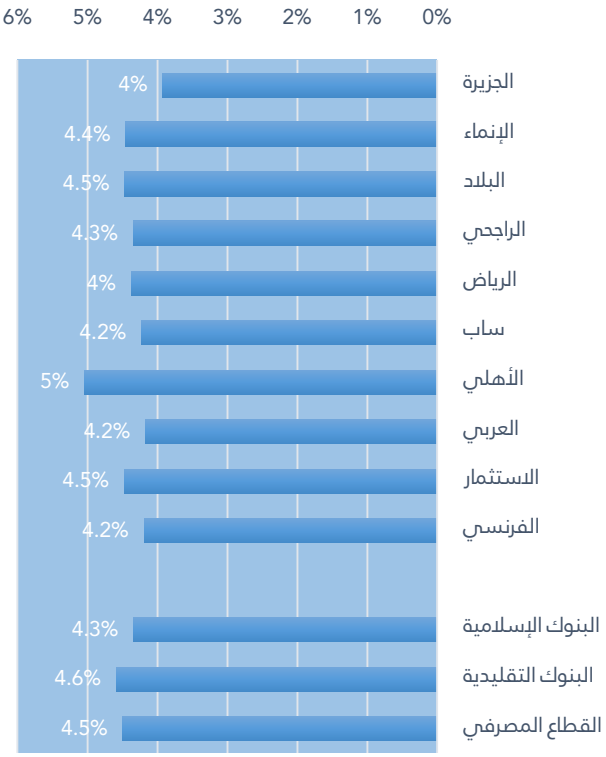

النمو في التمويل

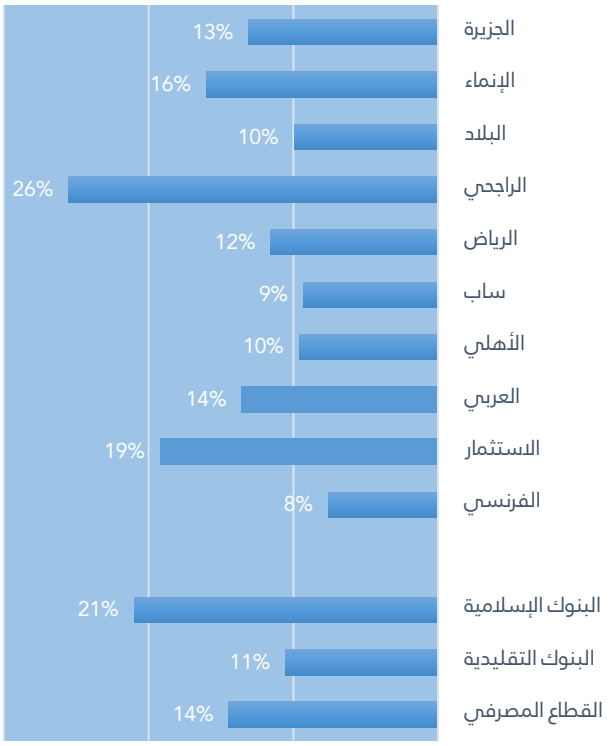

النمو في ودائع العملاء

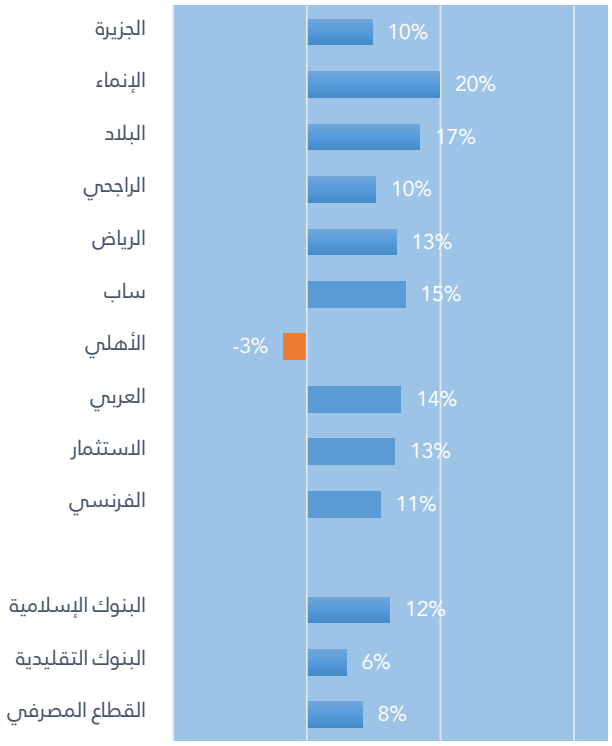

النمو في الأصول

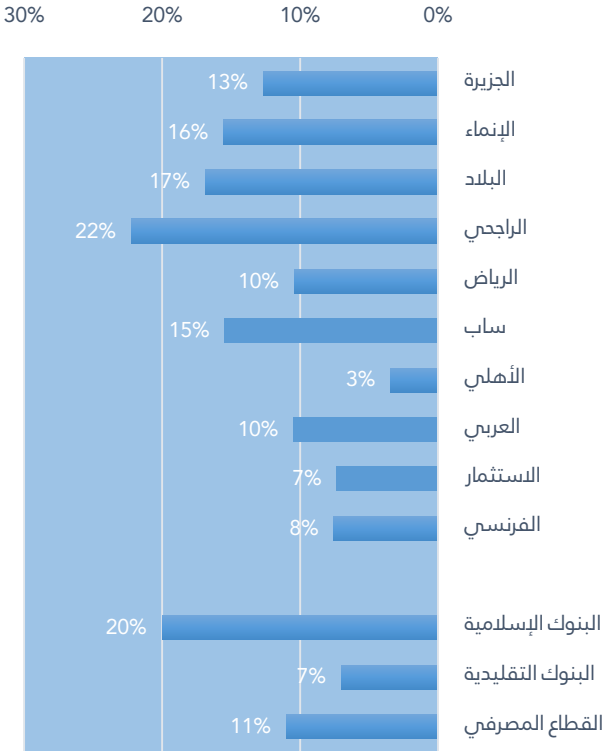

النمو في الأرباح

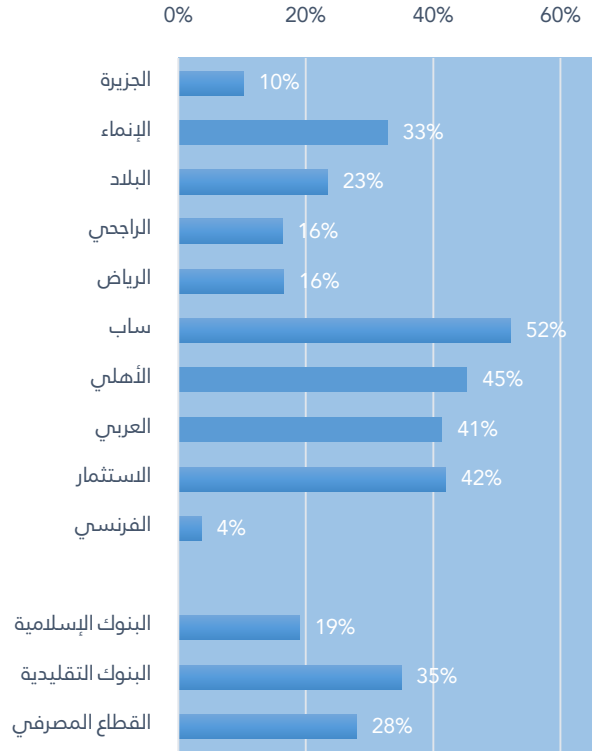

إصلاحات مؤشر سعر الفائدة والتحول نحو معدلات خالية من المخاطر

يجري على المستوى العالمي حالياً إجراء مراجعة وتعديل جوهري على **مؤشر** أسعار الفائدة **الذي كان يعتمد على ليبور**. أعلن مجلس معايير المحاسبة الدولية على مرحلتين عن تعديلات على بعض المعايير الدولية للتقارير المالية من أجل المشاكل التي قد تؤثر على التقرير المالي بعد إعادة هيكلة مؤشر سعر **الفائدة**، وهي:

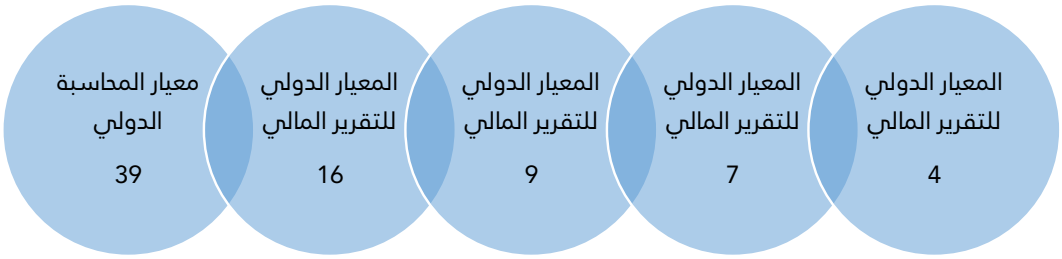

تعد التحديات التي تسبق عملية التحول كبيرة وتتمثل أبرزها فيما يلي:

1. المخاطر التشغيلية: حيث ينبغي استبدال الأنظمة التي تعتمد على مؤشر سعر الفائدة ليبور وتحديث العمليات لتلائم منهجية الحساب الجديدة لأسعار الفائدة المركبة الخالية من المخاطر.
2. المخاطر القانونية: حيث ستزداد مع بدء ظهور تأثير العقود القديمة.
3. بالنسبة للمؤسسات ذات مراكز التحوط قد تواجه صعوبات أكبر بسبب الانكشاف على مخاطر أساس جديدة نتيجة للتحول التدريجي للمراكز أو اختلاف المعدلات البديلة.

وبحسب الإفصاحات المتوفرة للمصارف السعودية فإن قيم التعرض لمخاطر الليبور جاءت على النحو التالي [1]:

البنك	التعرض لإصلاحات سعر الفائدة
الرياض	كما في 31 ديسمبر 2022م، تعرض البنك لمخاطر ليبور بالدولار الأمريكي المستحقة بعد 30 يونيو 2023م بمبلغ 13.5 مليار ريال سعودي للتمويل وبقيمة 43.5 مليار ريال سعودي للمبالغ الإسمية للمشتقات.
الفرنسي	كما في 31 ديسمبر 2022م، بلغت القيمة الدفترية للأصول المالية غير المشتقة التي تستخدم ليبور كأسعار مرجعية 3.9 مليار ريال.
الراجحي	كما في 31 ديسمبر 2022م، بلغت القيمة الدفترية للمشتقات التي تستخدم ليبور كأسعار مرجعية ولم تتحول بعد إلى أسعار الربح الخالية من المخاطر 8.1 مليار ريال.

(1) القوائم المالية للبنوك.

البنك	التعرض لإصلاحات سعر الفائدة
ساب	موجودات ومطلوبات غير مشتقة معرضة للدولار الأمريكي بسعر الليبور ولم تنتقل إلى معيار معدل ربح بديل كما في 31 ديسمبر 2022م: تمويل: بقيمة 2.85 مليار ريال. سندات دين: 172.5 مليون ريال. **موجودات ومطلوبات مشتقة معرضة للدولار الأمريكي بسعر الليبور بقيمتها الإسمية التي تتأثر بإصلاح مؤشر سعر الفائدة (آيبور):** من أصل 3.1 مليار ريال من القيمة الإسمية لتحوط المخاطر، تأثر مبلغ 2.9 مليار ريال بشكل مبشار بإصلاح سعر الفائدة السائد بين البنوك. كما أن 196.8 مليون ريال من القيمة الإسمية يحل استحقاقها قبل الاستبدال المتوقع للدولار الأمريكي بسعر الليبور في الربع الثاني لسنة 2023م.
الجزيرة	موجودات ومطلوبات غير مشتقة معرضة للدولار الأمريكي بسعر الليبور ولم تنتقل إلى معيار معدل ربح بديل كما في 31 ديسمبر 2022م: تمويل: بقيمة 310 مليون ريال. أرصدة للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى: 144 مليون ريال. موجودات ومطلوبات مشتقة معرضة للدولار الأمريكي بسعر الليبور بقيمتها الإسمية التي تتأثر بإصلاح مؤشر سعر الفائدة (آيبور): مقايضات أسعار الربح المتداولة وتحوط مخاطر التدفقات النقدية بقيمة 2.1 مليار ريال، منها مبلغ 97.7 مليون ريال سوف تستحق قبل الاستبدال المتوقع للدولار الأمريكي بسعر الليبور في الربع الثاني لسنة 2023م.

نتائج القطاع المصرفي في السوق المالية السعودية

كمية التداول
(مليون سهم)

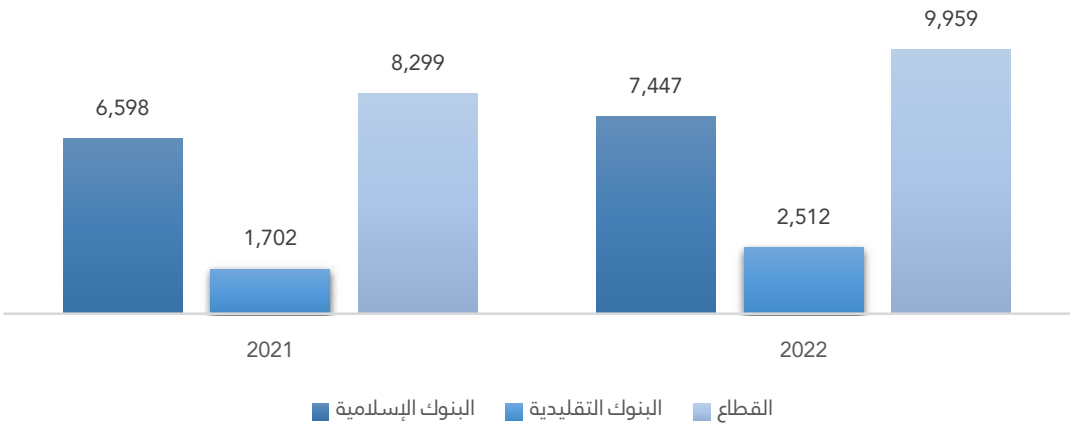

قيمة التداول
(مليون ريال)

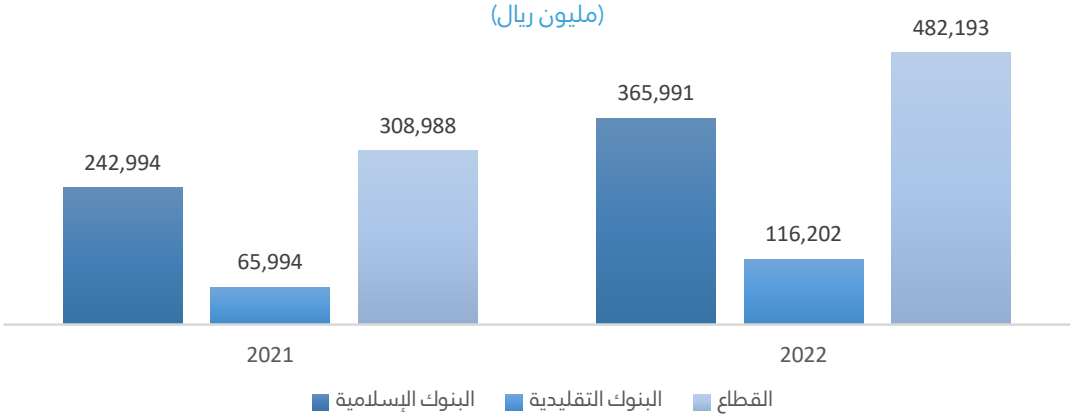

حصة البنوك الأربع من كمية التداول في القطاع المصرفي

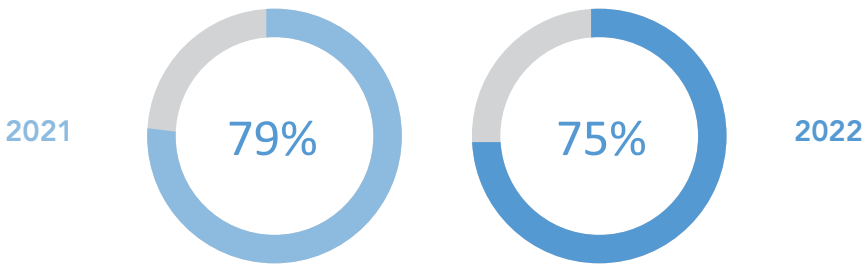

المصرفية الإسلامية في رؤية 2030

يستهدف برنامج تطوير القطاع المالي خلق قطاع مالي مزدهر يوفر مجموعة متنوعة من المنتجات والخدمات، ويمنح المـواطن فرصة الوصول إلى النظام المالي ويحقق درجة عالية من الرقمنة ويحافظ على الاستقرار المالي. بناءً على ذلك، حدد البرنامج مؤشرات لتمكين المؤسسات المالية من دعم نمو القطاع الخاص، ومن أبرز هذه المؤشرات ما يلي [1]:

المؤشر	خط الأساس (2019م)	2020م	2021م	2022م	2023م	2024م	2025م	2030م
أصول القطاع المصرفي (مليار ريال)	2,631	2,905	3,111	3,156	3,337	3,433	3,515	4,553
قروض المنشآت الصغيرة والمتوسطة كنسبة من تمويل البنوك	5.7%	6%	7%	8%	9%	10%	11%	20%
حصة المعاملات غير النقدية كنسبة من إجمالي المعاملات *	36%	49%	55%	60%	63%	66%	70%	80%

* تجاوزت نسبة المدفوعات الإلكترونية نظيرتها النقدية في عام 2021م وصولاً إلى نسبة 62% من إجمالي عدد العمليات المنفذة ونسبة 94% من إجمالي قيم هذه العمليات [2].

(1) وثيقة برنامج تطوير القطاع المالي - خطة التنفيذ 2022.
(2) دراسة «استخدام وسائل الدفع في المملكة العربية السعودية لعام 2021م»، البنك المركزي السعودي.

في جانب المصرفية الإسلامية، وضع البرنامج خطة تنفيذ لاستراتيجية المالية الإسلامية تهدف إلى الارتقاء بقطاع المالية الإسلامية وتعزيز مكانة المملكة كرائدة في العالم الإسلامي. لتنفيذ ذلك،

تم تحديد مجموعة من الالتزامات والعمل على تحقيقها بحلول عام 2025م وهي:

أولاً: زيادة نسبة أصول المالية الإسلامية محلياً إلى نسبة أصول قطاع المالية الإسلامية دولياً من 21% في عام 2018م إلى 22.5% بحلول عام 2025م، وزيادة نسبة مجموع أصول المالية الإسلامية محلياً إلى الناتج المحلي الإجمالي من 21% عام 2018م إلى 79.3% في عام 2025م.

ثانياً: لزيادة تعزيز البحوث المتخصصة في المالية الإسلامية ومراكز التطوير والتعليم، تلتزم الاستراتيجية بحلول عام 2025م بزيادة عدد المنشورات المتعلقة بالمالية الإسلامية إلى أكثر من 60 منشوراً من أصل 19 نشرة سنوية في عام 2018م.

ثالثاً: لضمان تحسين إطار الحوكمة الشرعية للمالية الإسلامية، تلتزم الاستراتيجية بزيادة عدد علماء الشريعة المتمكنين لكل مؤسسة مالية إضافة إلى رفع نسبة العلماء السعوديين في المقاعد المتاحة في المنظمات والهيئات والمؤسسات المالية الدولية وذلك على النحو التالي[1]:

المؤشر	خط الأساس (2018م)	2020م	2021م	2022م	2023م	2024م	2025م
عدد علماء الشريعة لكل مؤسسة مالية	0.5	0.71	0.85	1	1.2	1.4	1.6
نسبة العلماء السعوديين في المقاعد المتاحة في المنظمات المالية الدولية	16.07%	17.83%	18.78%	19.79%	20.84%	21.96%	23.13%

(1) تقرير «Saudi Arabia Islamic Finance Report»، البنك المركزي السعودي.

	التحديات	
الحوكمة	اللجان الشرعية	تعمل اللجان الشرعية في المؤسسات المالية وفق أطر حوكمة شرعية متفاوتة. سيساهم وجود أطر حوكمة شرعية متفقة في شكلها وطريقة عملها على تعزيز الثقة ومزيد من الاستقلالية للقرارات الشرعية.
	التدقيق الشرعي الداخلي	سيساهم وجوده في تعزيز الثقة في المنتجات الإسلامية، كما سيعزز من حماية العملاء الراغبين في المنتجات الإسلامية.
	الالتزام الشرعي	سيساهم في تعزيز الثقة في منتجات المالية الإسلامية، وتحسين الالتزام الشرعي بقرارات اللجنة الشرعية داخل المؤسسة المالية.
	هيئة شرعية مركزية	تختلف الممارسات الدولية فيما يتعلق بتنظيم ومهام اللجان الشرعية المركزية في كل دولة، ولا يتواجد حالياً أعمال للجنة شرعية مركزية للقطاع المالي في المملكة.
	يتطلب حل التحديات المذكورة إلى إطار حوكمة شرعية سيكون له تأثير إيجابي على ما يلي: تقليل مخاطر النظام لمالي | تحسين الشفافية وحماية المستثمر | إزالة ظاهرة تضارب المصالح | تحسين كفاءة القطاع | زيادة الشمول المالي	
التموضع الدولي	تعزيز مكانة المملكة كرائدة في قطاع المالية الإسلامية كونها تمتلك الحصة الأكبر في قطاع المالية الإسلامية على عالمياً، وامتلاكها لرأس مالي وفكري مناسب لتسويق القطاع مما يتيح جذب مزيد من الأصول المالية الإسلامية.	
التعليم والتطوير	تطوير المعاهد التعليمية والبحثية لدعم القطاع بكوادر مؤهلة تساهم في نموه.	

مبادرات الحوكمة		
وصف المبادرة	المالك	الأثر المتوقع
تنظيم عمل اللجان الشرعية من خلال إصدار لوائح واضحة لحوكمة اللجان الشرعية	البنك المركزي هيئة السوق المالية	تأثير إيجابي في تعزيز الاستقرار المالي والشمول المالي نتيجة الثقة في قطاع المالية الإسلامية
تنظيم عمل الالتزام الشرعي مثل: دراسة المنتجات والعقود قبل التنفيذ مع العملاء، ونقل قرارات اللجنة الشرعية إلى الإدارات	البنك المركزي هيئة السوق المالية	زيادة الثقة في قطاع المالية الإسلامية إذ ستحل المشكلات المتعلقة بالمنتجات المتوافقة مع الشريعة بسبب الامتثال
تنظيم عمل التدقيق الشرعي مثل: الإشراف على تطبيق قرارات اللجنة الشرعية، وإعداد التقارير وتقديمها للجنة	البنك المركزي هيئة السوق المالية	زيادة الثقة في قطاع المالية الإسلامية إذ ستحل المشكلات المتعلقة بالمنتجات المتوافقة مع الشريعة
تأسيس وتنظيم عمل اللجنة الشرعية المركزية والتي ستخدم المؤسسات المالية التي تشرف عليها هيئة السوق المالية	هيئة السوق المالية	زيادة الثقة في المنتجات الشرعية التي تقدمها المؤسسات المالية وتحسين الالتزام

مبادرات التموضع الدولي		
وصف المبادرة	المالك	الأثر المتوقع
عقد المؤتمر السعودي الدولي السنوي للمالية الإسلامية وجذب المستثمرين الدوليين للمشاركة	وزارة المالية	ترسيخ مكانة المملكة كرائدة في قطاع المالية الإسلامية، وأداة لمناقشة العوائق والمنتجات التي ستفيد القطاع المحلي
إطلاق الجائزة الدولية للمالية الإسلامية	وزارة المالية	المساهمة في تقدير الجهود المبذولة في تطوير قطاع المالية الإسلامية، وتوجيه مزيد من الاستثمار في البحث والتطوير في هذا المجال
تنشيط مصادر المالية الإسلامية في برامج ومشاريع الرؤية الكبيرة من خلال حث الجهات الحكومية على استخدام التمويل الإسلامي	وزارة المالية	خفض تكلفة تمويل المشاريع الحكومية، وتعميق أصول المالية الإسلامية، وتعزيز مكانة المملكة في قطاع المالية الإسلامية العالمية
إطلاق المؤشرات العالمية المتوافقة مع الشريعة لتكون مرجعاً عالمياً للمستثمرين في المملكة	تداول	جعل المملكة رائدة في السوق المالية الإسلامية، وتعميق القطاع في المملكة، وخلق وظائف متخصصة لتشغيل المؤشرات

مبادرات التعليم والتطوير		
وصف المبادرة	المالك	الأثر المتوقع
تطوير دورات وبرامج التعليم العالي في مجال المالية الإسلامية	وزارة التعليم	التأثير الإيجابي في جودة التعليم، وتوفير قوى عاملة مؤهلة للإسهام في نمو القطاع
دعم قدرات العاملين في القطاع من خلال برامج التدريب مع التركيز على الجوانب الفنية والعملية	وزارة التعليم	تطوير قدرات ومهارات القوى العاملة في قطاع المالية الإسلامية، والتأثير في حجم القطاع وعمقه
تفعيل مركز أبحاث وتطوير المالية الإسلامية	وزارة المالية	التأثير إيجاباً في الاستقرار المالي والتنمية الاقتصادية حيث يختص المركز في إدخال منتجات وخدمات جديدة ومبتكرة متوافقة مع الشريعة الإسلامية

نظرة مستقبلية وخاتمة

ما تزال البنوك السعودية تحتل مركزاً متقدماً في العديد من التصنيفات الدولية في مجال المصرفية الإسلامية. بحسب مؤشر S&P للمصرفية الإسلامية: حقق مصرف الراجحي المرتبة الأولى من بين البنوك الإسلامية على مستوى الخليج العربي، وجاء بنك الإنماء في المرتبة الخامسة وبنك الجزيرة في المرتبة التاسعة[1]. إضافة لذلك، تبلغ نسبة الأصول المتوافقة مع الشريعة 77.2% من إجمالي الأصول في القطاع المصرفي السعودي. كما تملك المملكة الحصة الأكبر من إجمالي الأصول المصرفية حول العالم بنسبة 30.6%[2].

من المتوقع التوسع في تطبيق المصرفية الإسلامية بالمملكة العربية السعودية، لا سيما مع تطور حوكمة العمل المصرفي حيث أصدر البنك المركزي إطار الحوكمة الشرعية في شهر فبراير عام 2020م نظراً للنمو الملحوظ في حجم التمويل والاستثمار المرتبط بالمنتجات والخدمات المصرفية المتوافقة مع أحكام ومبادئ الشريعة. إضافة إلى ذلك، ارتفع التمويل والودائع المتوافقة مع الشريعة في نهاية عام 2022م بنسبة 15% و 6% على التوالي.

من أبرز التحديات المستقبلية التي ستواجه القطاع المصرفي قدرته على مواكبة النمو والتطور في مجال التقنيات المالية ومنافسة شركات التقنيات المالية في إيجاد الحلول التمويلية والخدمات المالية الإلكترونية. لقد شهد العام الماضي إصدار البنك المركزي 15 ترخيصاً جديداً لشركات التقنية المالية. كما تم الترخيص مؤخراً لثلاثة بنوك رقمية محلية لمزاولة الأعمال المصرفية في المملكة. إضافة إلى ذلك، فإن إعلان البنك المركزي إصدار قواعد ممارسة نشاط التمويل الجماعي بالدين، وإطلاق التراخيص لنشاط التمويل الاستهلاكي المصغر والترخيص لإحدى الشركات في هذا المجال يعطي بعداً آخر لتحديات المنافسة على التمويل والتي ينبغي أخذها بعين الاعتبار.

(1) تقرير «Islamic Finance Outlook 2021, S&P Global Ratings».
(2) تقرير «Stability Report 2022, IFSB».

المصطلحات:

التمويل العامل:

هو التمويل غير المتعثر الذي يحقق إيرادات للمصرف.

التمويل غير العامل:

هو التمويل المتعثر الذي لم يعد يحقق للمصرف إيرادات.

إجمالي التمويل:

مجموع التمويل المقدم من المصرف ويشمل: التمويل العامل والتمويل غير العامل.

مخصص خسائر الائتمان:

بند من المصاريف يظهر في قائمة الدخل ويتم تخصيصه لتغطية خسائر القروض المرتبطة باحتمال التعثر عن السداد.

صافي التمويل:

إجمالي التمويل بعد خصم مخصص خسائر الائتمان.

الودائع:

بند ودائع العملاء الظاهر في جانب المطلوبات بقائمة المركز المالي، وتشمل: الودائع تحت الطلب والودائع الإدخارية والودائع الأخرى.

معدل تغطية التمويل غير العامل:

هو ناتج قسمة مخصص خسائر الائتمان على التمويل غير العامل، وتعكس المعدلات العالية النهج المتحفظ للمصرف تجاه التمويل المتعثر.

إخلاء مسؤولية وتحذير:

لقد بذل معدو التقرير في بنك الجزيرة «البنك» التدابير المعقولة، للتأكد من أن محتويات هذا التقرير تتسم بالصحة والدقة، ومع ذلك لا يقدم البنك أي ضمان أو تعهد - صريح أو ضمني - تحت أي ظرف من الظروف، بشأن محتوى التقرير، ويخلي معدو التقرير و/البنك مسئوليتهم في كافة الأوقات، عن الأضرار أو الخسائر أو الالتزامات المادية والمعنوية، المباشرة وغير المباشرة، والخاصة والعرضية، ويعتبر هذا التقرير، ملكاً خالصاً لبنك الجزيرة، ولا يجوز إعادة نسخه بأي صورة كانت، أو استخدامه أو العبث في محتوياته، جزئياً أو كلياً، تحت أي مسمى، دون الحصول على موافقة خطية مسبقة من بنك الجزيرة، كما يجب الإشارة إلى التقرير، عند استخدامه كمصدر في إعداد التقارير أو الأبحاث الأخرى، ويحتفظ البنك - في كافة الأوقات - بحقه في مطالبة من يستخدم التقرير، دون الحصول على الموافقة الخطية المسبقة منه، كما لا يعتبر نشر هذا التقرير، وسكوت البنك عمّن يعيد نسخه أو استخدامه، من قبيل موافقة البنك على ذلك.

المصرفية الإسلامية 2022
في السوق السعودي